

Distr.: General
30 December 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات
في أفريقيا وحلها عن عام ٢٠١٠، بصيغته التي أقرها أعضاء الفريق العامل (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روهانا روغوندا
رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع
نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها لعام ٢٠١٠

أولا - مقدمة

١ - أنشئ الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها بموجب مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2002/207). وهذه المذكرة التي حددت تكوين الفريق العامل ورئاسته وطرائق عمله ومدة عمله، حددت أيضا ولايته على النحو التالي:

(أ) رصد تنفيذ التوصيات الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2002/2 والبيانات الرئاسية والقرارات السابقة بشأن منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛

(ب) اقتراح توصيات بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مع سائر وكالات الأمم المتحدة التي تعالج شؤون أفريقيا؛

(ج) القيام، بوجه خاص، بدراسة المسائل الإقليمية والمسائل المطروحة في جميع النزاعات، التي لها تأثير على عمل المجلس في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛

(د) اقتراح توصيات على مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي) ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

٢ - ويعرض هذا التقرير الأنشطة التي قام بها الفريق العامل المخصص في عام ٢٠١٠ تحت رئاسة أوغندا.

ثانيا - الأنشطة المنجزة

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المخصص أربعة اجتماعات. ووفقا للولاية المنوطة به، استعرض الفريق العامل وببحث المسائل التي تؤثر في عمل المجلس في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، بما في ذلك المسائل المتصلة بتعزيز تعاون المجلس مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وترد أدناه المسائل ذات الأولوية التي جرى النظر فيها:

(أ) السبل الكفيلة بزيادة فعالية آليات الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها؛

- (ب) سبل تحسين الدعم المقدم للبلدان الخارجة من النزاع في مجالي بناء السلام المستدام وتجنب تجدد النزاع؛
- (ج) تعزيز علاقات العمل بين المجلس والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛
- (د) الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع الأمني.

٤ - وعقد الفريق العامل اجتماعاً في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإقرار برنامج عمله.

٥ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، إحاطة للفريق العامل بشأن اقتراح إنشاء مكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا، والدور الذي سيضطلع به في تعزيز السلام والأمن في السياق الأوسع لمنع نشوب النزاعات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، قال إن الغرض من الاجتماع هو الاستماع لإحاطة بشأن مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وولايته المتوخاة، والقيمة المتوقعة أن يضيفها. وأشار رئيس الفريق العامل، السفير روهاكانا روغوندا، إلى أن الأمين العام كان قد أعرب، في رسالة مؤرخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/697)، عن اعتزامه إنشاء المكتب. بيد أن بعض الوفود طلبت آنذاك مزيداً من التوضيح والشرح بشأن عدد من المسائل. وقال إنه جرى بعدئذ تبادل وجهات النظر بشكل غير رسمي بشأن المكتب المقترح إنشاؤه. وأفاد وكيل الأمين العام الأعضاء أن الأساس المنطقي وراء إنشاء مكتب إقليمي لوسط أفريقيا ينبع من الدعوات المستمرة الموجهة من دول المنطقة لإنشاء وجود سياسي للأمم المتحدة. وأضاف أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجهت أيضاً رسائل إلى الأمين العام في عدة مناسبات تطلب فيها إنشاء مكتب للأمم المتحدة لأفريقيا الوسطى، على غرار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٦ - وقال وكيل الأمين العام إن المكتب سيسترشد، في اضطلاع هذه الولاية، بالمهام التالية على النحو المحدد في رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩:

- (أ) الاتصال بالمنظمات الإقليمية الرئيسية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين وتقديم العون لها في مجال تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية للمساعدة في بناء القدرات المؤسسية وصولاً إلى إرساء نهج دون إقليمي متسق إزاء السلام والأمن؛

(ب) الاضطلاع بمساع حميدة وأداء مهام خاصة في بلدان المنطقة دون الإقليمية بالنيابة عن الأمين العام، بما في ذلك في مجالي منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام؛

(ج) تعزيز قدرة إدارة الشؤون السياسية على إسداء المشورة للأمين العام بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

٧ - وقال وكيل الأمين العام أيضا إن المكتب من شأنه أن يكون مركز اتصال على الصعيدين العملي والتحليلي لإشراك الأمم المتحدة وإدارة الشؤون السياسية في المساهمة في إحلال السلام وبسط الأمن. وأشار إلى القيمة المضافة الناجمة عن إنشاء المكتب فقال إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أثبت أن المكاتب الإقليمية شريك متميز للمنظمات دون الإقليمية في تعزيز قدراتها في مجال إحلال السلام وبسط الأمن. وثانيا، فستتأخر بمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ولاية فريدة من نوعها، حيث سيكون هو الوجود الوحيد في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية المكلف بحشد الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الإقليمية، ممثلة على أرفع المستويات، لمواجهة التهديدات والتحديات والاتفاق على اتباع نهج شامل ومتكامل. وثالثا، سينشئ المكتب علاقات تآزر بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وسائر الإدارات في الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وفيما يتعلق بالتمويل، قال إن الجهود تبذل على قدم وساق لتخفيض التكاليف.

٨ - ولاحظ وكيل الأمين العام أن العرض الذي تقدمت به حكومة غابون لتوفير الحيز المكتبي من شأنه أن يخفف بشكل كبير من الميزانية العامة للمكتب التي يتوقع أن تصل إلى قرابة ٥ ملايين دولار في السنة.

٩ - وتبادل أعضاء الفريق العامل والسيد باسكو وجهات النظر حول سبل ترشيد ولاية المكتب المقترح، في سياق تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لتمكينه من أداء دوره بفعالية واستكمال جهود منع نشوب النزاعات وحلها التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك سائر المنظمات دون الإقليمية.

١٠ - وفي ١٦ آب/أغسطس، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حوارية مفتوحة حول دور آليات الإنذار المبكر بالنزاعات في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ووجه الفريق العامل الدعوة إلى مدير آلية الإنذار المبكر بالنزاعات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومدير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ريمون كيتيفو ويورو كوني على التوالي، للمشاركة كعضوين محاورين في حلقة النقاش. وكان من بين المشاركين أعضاء

مجلس الأمن وممثلون عن إدارة الشؤون السياسية ومكتب المستشار الخاص المعني بشؤون أفريقيا، ودول غير أعضاء في المجلس، ومراقبون.

١١ - وأتاحت حلقة النقاش فرصة لتبادل وجهات النظر مع ممارسين رئيسيين في مجال آليات الإنذار المبكر بالتزاعات في القارة. وتركز النقاش على السبل الكفيلة باستخدام هذه الآليات على النحو الأمثل، والتحديات الماثلة، وسبل دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لما يبذله الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من جهود لزيادة فعالية هذه الآليات. وأوضح المتحدثون ما تضطلع به آليات الإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة لها من أوار في مجال جمع المعلومات من مصادر متعددة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ثبتت جدواها في توجيه إنذار مبكر باحتمال نشوب نزاعات. وأكدوا أهمية توافر الإرادة السياسية للاستجابة أو اتخاذ ما يلزم من الإجراءات، بما يشمل جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. وشدد المتحدثون أيضا على ضرورة تقديم دعم إضافي من حيث الموارد لتيسير الترتيبات بين المقر والميدان، وضرورة توفير التدريب أيضا. وأثنى معظم المتحدثين على العمل الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وآليات الإنذار المبكر بالتزاعات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولاحظوا أن فعاليتها ستزداد أكثر بازدياد الدعم المقدم لها. وترد في المرفق مذكرة مفاهيمية مقدمة لحلقة النقاش (انظر الضميمة).

١٢ - وواصل الفريق العامل التركيز على إصلاح القطاع الأمني باعتباره أحد الشروط الأساسية للسلام والاستقرار، ولا سيما في البلدان الأفريقية الهشة والبلدان الأفريقية الخارجة من النزاع. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق العامل حلقة نقاش بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني. وقدم كل من رئيس وحدة إصلاح القطاع الأمني للأمم المتحدة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد عديديجي إيبو، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنطونيو، إحاطة للأعضاء بشأن التقدم المحرز حتى الآن نحو وضع الصيغة النهائية لإطار السياسة العامة للاتحاد الأفريقي. ولاحظ المتحدثون أنه بفضل ازدياد المشاركة وأنشطة التوعية، بدأت تتبدد المخاوف والحساسيات الأولية إزاء مسألة إصلاح القطاع الأمني. وأبلغوا الفريق العامل بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد أسهمت على المستوى دون الإقليمي في إثراء إطار السياسية العامة، الذي دخل المرحلة النهائية من النظر قبل تقديمه لغرض اعتماده.

ثالثا - خلاصة

- ١٣ - لقد شرفت أوغندا برئاسة الفريق العامل المخصص على مدى العامين الماضيين. وقد سَلَّم المجلس بالقيمة التي ما فتى الفريق العامل المخصص يضيفها على عملية دمج ممارسات الدبلوماسية الوقائية في صلب هيكل الأمم المتحدة لإدارة النزاعات. وأود أن أوصي بأن يستمر الفريق العامل في عقد اجتماعات حوارية تفاعلية أكثر انفتاحا، لأنها تتيح الفرصة أمام عدد أكبر من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للمشاركة والإدلاء بوجهات نظرها.
- ١٤ - ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس دعمه لجهود منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها بغية تعزيز الالتزام والعزم اللذين أبداهما الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.
- ١٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء الفريق العامل لما قدموه لي من دعم وتعاون في أداء الولاية المنوطة بالفريق العامل. وأود أيضا أن أشكر أمين الفريق العامل، أو سيلوكا أوبازي، وجميع أعضاء الأمانة الذين سهّلوا أعمالنا.

مذكرة مفاهيمية: حلقة نقاش بشأن دور آليات الإنذار المبكر بالتراعات والاستجابة لها في منع نشوب التفاعلات في أفريقيا وحلها

مقدمة

يتزايد التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية في المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، للإنذار المبكر بالتفاعلات ومنعها، بالإضافة إلى تعزيز الإرادة السياسية لاعتماد نهج مؤسسية أشد فعالية. ففي أفريقيا، قام الاتحاد الأفريقي ومعظم المنظمات دون الإقليمية التابعة له بوضع آليات مفصلة للإنذار المبكر بالتفاعلات والاستجابة لها.

الاتحاد الأفريقي

أنشأ البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (عام ٢٠٠٢) النظام القاري للإنذار المبكر لكفالة استجابات مبكرة تتيح احتواء حالات الأزمة تفادياً لتحويلها إلى نزاعات فعلية. ويتألف النظام من عنصرين، هما: (أ) مركز المراقبة والرصد (غرفة العمليات)، الذي يوجد في مقر الاتحاد الأفريقي، وهو مسؤول عن جمع البيانات وتحليلها على أساس مؤشرات الإنذار المبكر المناسبة؛ (ب) ووحدات المراقبة والرصد الموازية على المستوى دون الإقليمي، التي يفترض أن تكون موصولة بغرفة العمليات. ومن المقرر أن يقدم هذا النظام تقارير موحدة وفي حينها لأغراض الإنذار المبكر، مشفوعة بخيارات سياسات فعالة لينظر فيها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بروتوكولها بشأن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، نظاماً دون إقليمي لمراقبة السلام والأمن لأغراض الإنذار المبكر. وأنشأت هذه الآلية أيضاً مركزاً للمراقبة والرصد في مقر الجماعة الاقتصادية، بالإضافة إلى أربع مناطق للمراقبة والرصد تشمل وحدات رصد داخل المنطقة دون الإقليمية (مكاتب المناطق). وقد تعاقدت الجماعة الاقتصادية مع شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام لتمدها بالمساعدة في مجال جمع البيانات لأغراض الإنذار المبكر.

والشبكة منظمة دون إقليمية من منظمات المجتمع المدني، يوجد مقرها في غانا. ومنذ توقيع مذكرة التفاهم في عام ٢٠٠٢، كُلفت الشبكة رسمياً بتيسير عمل شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقوم شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام بجمع بيانات حول مسائل الأمن البشري، وأبرزها حقوق الإنسان والديمقراطية، ونقص الأغذية، والبطالة، وتدفق الأسلحة، والعلاقات المدنية العسكرية، وحالات الجفاف، والفيضانات. ومن ثم، فإن نظام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نهجٌ مبتكر، إذ يجمع بين البيانات المقدمة من المجتمع المدني وتلك المقدمة من المسؤولين الحكوميين.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

أنشأت الدول الأعضاء السبع في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية آلية للإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة لها، موجهة لمنطقة القرن الأفريقي. وتتمثل ولاية هذه الآلية في تلقي وتبادل المعلومات المتعلقة بالتزاعات التي يحتمل أن تكون عنيفة وكذلك المعلومات المتعلقة باندلاعها وتصعيدها في منطقة الهيئة. وقد اعتمدت الآلية في البداية نهجاً تدريجياً بالتركيز حصراً على النزاعات ذات الطابع الرعوي. والهدف النهائي من الآلية إنما هو الإبلاغ عن جميع النزاعات العنيفة التي تنشب في أحد مجالات الأمن البشري الواسعة الدلالة، عوض الاكتفاء بالإبلاغ عن مسائل الأمن القومي أو أمن الدولة. وتعمل الآلية من خلال المراقبين، والمنسقين القطريين، ومعاهد البحوث الوطنية، ووحدات الإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة لها على الصعيد الوطني.

جماعة شرق أفريقيا

أنشأت الدول الأعضاء الخمس في جماعة شرق أفريقيا مركز نيريري لبحوث السلام في عام ٢٠٠٧ باعتباره مؤسسة تابعة للجماعة.

ويطمح مركز نيريري إلى أن يصبح مركز تفوق في بحوث السلام والنزاع على الصعيد العالمي، وتتمثل مهمته في بناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وتسويتها عن طريق البحث والتدريب.

وتشمل أهدافه التشغيلية تعزيز السلام والأمن كوسيلة لتوطيد التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي، والتعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية وغيرها من الهيئات.

ويجري المركز بحوثاً في مواضيع تتعلق باللاجئين والمشردين داخلياً، ونظم الإنذار المبكر بالتزاعات، والطرائق التقليدية لتسوية المنازعات والتزاعات، والتزاعات على الموارد، والإرهاب، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعكف الجماعة أيضاً على إنشاء آليتها للإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة لها.

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أنشأت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي نظامها للإنذار المبكر بالتزاعات في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويعمل هذا النظام جاهداً للاستجابة لمقتضيات ولاية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في مجال درء نشوب التزاعات عن طريق انتهاج الدبلوماسية الوقائية بالتركيز على العوامل الهيكلية للتزاعات. والضعف الهيكلي وتمكين السوق المشتركة من الاستجابة في أبكر وقت ممكن المدخلين هما النقطتان اللتان يركز عليهما النظام في تدخله. وسيتضمن نظام الإنذار المبكر بالتزاعات، الذي يجري تطويره الآن، نظاماً شاملاً للإنذار المبكر والتحليل، له القدرة على تحديد الظروف والعمليات والجهات الفاعلة التي تتسبب في اندلاع التزاعات وتصعيدها واستمرارها. وتعكف السوق المشتركة حالياً، بالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، على وضع المؤشرات التي ستستخدم في تقييمات الضعف الهيكلي.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تعمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حالياً على إنشاء مركز إقليمي للإنذار المبكر، يتوقع أن يبدأ تشغيله في عام ٢٠١٠. وسيتولى المركز مهمة جمع بيانات عن جميع التطورات الحاصلة في المنطقة. ومن المتوقع أن تنشئ الدول الأعضاء مراكز وطنية لتسجيل المعلومات الداخلية وتحديد الاتجاهات في حالات عدم الاستقرار الوطني.

وستوجّه المعلومات التي تجمعها المراكز الوطنية إلى المركز الإقليمي الموجود مقره في بوتسوانا، لأغراض الفرز وتحليل التهديدات المحتملة المحدقة بالاستقرار الإقليمي. وكان رؤساء الدول والحكومات للجماعة الإنمائية قد أوصوا بإنشاء المركز لتزويد البلدان الأعضاء بأدوات قادرة على التنبؤ بنشوب التزاعات وتدخل أطراف ثالثة في الشؤون الداخلية لهذه المنظمة الإقليمية.

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا كجهاز في تابع لمجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا. وقد اعتمد النظام الداخلي لمجلس السلم والأمن، بما يشمل النظام الداخلي لآلية الإنذار المبكر، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أثناء الدورة العاشرة العادية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في مالابو.

الأساس المنطقي والأهداف

تشكل آليات الإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة أداة ذات فائدة عظيمة في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. بيد أن المحك الحقيقي لفعالية نظم الإنذار المبكر بالتزاعات هو مدى قدرتها على توليد التحليلات في الوقت المناسب، وخيارات الاستجابة الفعالة، واتخاذ الإجراءات بشكل مبكر.

ولئن كان الإنذار يوجّه بشكل مبكر في كثير من الحالات، فإنه لا يقترن مع ذلك باستجابة وإجراءات مبكرة. لذلك، فمن المهم التركيز على السبل الكفيلة بزيادة فعالية هذه الآليات.

وتهدف حلقة النقاش المفتوحة، التي من المقرر أن يعقدها الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، إلى دراسة المسائل التالية وتبادل الآراء حولها:

(أ) تجربة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ آليات الإنذار المبكر؛

(ب) مواطن القوة والضعف في آليات الإنذار المبكر القائمة والتحديات التي تواجهها؛

(ج) الإجراءات التي يتعين اتخاذها لكفالة استخدام آليات الإنذار المبكر على النحو الأمثل فيما يبذله الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية من جهود لتوقع نشوب النزاعات العنيفة ومنعها؛

(د) سبل دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وقد دعا رئيس الفريق العامل المخصص مدير آلية الإنذار المبكر بالتزاعات والاستجابة لها وممثلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمشاركة كعضوين محاورين في حلقة النقاش. ومن المتوقع أن يحضر أيضاً وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمستشار الخاص المعني بأفريقيا (أو ممثلهما).